جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية

النظم السياسية العربية

المرحلة الثانية

الاستاذ المساعد الدكتور

علي حسين ياسين

٢٠٢٢-٢٠٢٣

النظام السياسي

أعداد وتقديم
الاستاذ المساعد الدكتور
علي حسين ياسين
٢٠٢٣_٢٠٢٤

مفهوم النظام السياسي

- يشير مفهوم النظام السياسي الي " تلك النشاطات والمؤسسات التي تعد بمثابة آليات عمل النظام السياسي ومن خلالها تتحدد الأُسس اللازمة لصنع السياسة العامة وكيفية التوصل الى القرار بصيغته النهائية " . ويرى (أيستون) أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التي تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الالزامية للمجتمع ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخاصية لا يعتبر داخلاً في مكونات النظام السياسي .

:

- ويرى "روبرت دال" أن النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الانسانية يتضمن الى حد كبيرٍ القوة والحكم والسلطة ، فالنظام السياسي وفقاً لذلك هو مجموعة التفاعلات تتضمن عناصر القوة او السلطة او الحكم .
- ووفقاً لذلك فان التفاعل والاعتماد المتبادل والحفاظ على الذات فضلاً عن عنصر القوة والسلطة تعد من مقومات النظام السياسي ،

- وعلى وفق ما تم ذكره بإيجاز الا انه يمكن القول ان هذه التعريفات قد حددت معنيين للنظم السياسية أحدهما ضيق (التقليدي) ، والأخر واسع (المعنى الحديث) .
- ١ _ النظام السياسي (المعنى التقليدي) :
- يراد به أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة أي أن النظام السياسي مرادف لنظام الحكم ، وهو كيفية ممارسة السلطة في الدولة ، لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة فتستهدف تنظيم السلطات العامة وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها كما تبين حقوق وواجبات الافراد في الدولة . ولكن نتيجة للتغيرات التي طرأت بعد الحرب العالمية الثانية عجزت المناهج التقليدية عن استيعاب التغيرات والاحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة ، ويمكن ايجاز ابرز تلك المتغيرات بما يأتي :

- _انتهاء الظاهرة الاستعمارية التقليدية مع انهيار الامبراطوريات التقليدية المتمثلة في البلدان الاوربية مثل فرنسا – بريطانيا – المانيا ، سواء تلك التي خرجت من الحرب منتصرة أم منهزمة.
- ٢_ظهور العديد من البلدان حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا ذات الاتجاه المغاير للأنظمة الغربية.
- ٣_ ظهور الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى ويعد هذا العامل الحاسم في احداث التحول .
- لهذا نجد أن المدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالأخص التشريعية والتنفيذية والقضائية .

النظام السياسي (المعنى الحديث):

- جاء الفقه السياسي الحديث ليعبر عن النظام السياسي بأنه يشمل القواعد الوضعية المطبقة بالإضافة لما يسود الدولة من مبادئ فلسفية سياسية واجتماعية واقتصادية ، وعلى هذا النحو لم يعد هناك ترادف بين تعبير النظام السياسي وتعبير القانون الدستوري ، اذ يكون للأول معنى اعم واشمل من الثاني فاذا كان القانون الدستوري يركز على نظام الحكم القائم في دولة ما من خلال القواعد النظرية المجردة فإن النظام السياسي ينظر الى الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وسياسية واقعية ....

:

- لذا فان دراسة النظام السياسي وفقاً للمفهوم الحديث يجب أن لا يقتصر على شكل الحكم فيها وانما يلزم أن تكون هذه الدراسة شاملة للفلسفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية وتأثيرها على القوى الرسمية (الحكام) في مباشرتها لمهام السلطة وعلاقة هذه الاخيرة بالأفراد من ناحية اخرى .

وفي الختام

تمنياتنا لكم بالتوفيق

النظم السياسية لدول المشرق العربي

تهدف هذه المحاضرة الى القاء الضوء على دول المشرق العربي وأبرز الخصائص التي أمتازت بها وعلى المستويات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي سنبينها تباعاً :

_ الخصائص التاريخية :

تشترك أغلب الدول العربية في مجموعة من الخصائص تميزها عن دول الشرق أو الغرب ومنها :

أ: الارث الاستعماري

أذ يلاحظ من خلال التاريخ السياسي لدول المشرق العربي قد خضعت لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها كما انها تعد حديثة العهد بالتخلص من تلك السيطرة من الناحية الرسمية ،

- وما تركه ذلك من فجوة كبيرة وفروق عميقة في مابين تلك الدول ،أي أن الخبرة الاستعمارية تباينت بحسب قوة المجتمعات المحلية والمقاومة التي واجهها في تلك الدول، ومن الامور التي أقدم عليها حينذاك تقسيم دول المنطقة الى مناطق نفوذ أصبحت لاحقاً هي الحدود السياسية للدولة المستقلة ولم يراعي الاوضاع السكانية المختلفة . أي أن الحدود السياسية التي وضعها المستعمر كانت أنعكاساً عمليا للعلاقات بين القوى الاستعمارية .

- ب: التبعية

ظهر هذا المفهوم بعد أنقضاء العلاقة الاستعمارية في صورتها التقليدية وتتكون من شقين أساسيين أحدهما شق أقتصادي (والذي تكون فيه أقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد الاخر وثانيهما هو شق المؤسسات (حيث تصير التبعية الى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يعاد تشكيله وفقاً للامكانيات البنيوية لاقتصادات قومية اخرى) . كأن تكتفي بدفع اتاوة للدولة المتبوعة مع احتفاظها بحقها في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، أو خضوعاً جوهرياً، كأن تحرم السلطة المحلية من إقامة علاقات خارجية إلا تحت اشراف الدولة المتبوعة أو أن تخضع سياساتها الداخلية لتوجيه مندوبين من الدولة المتبوعة أو أن يكون للدولة المتبوعة حق تعيين واستبدال حكام الدول التابعة.

ومن ابرز أنواع التبعية والتي نشهدها الان على الساحة السياسية هي:

- النوع الاول: وهي ما تفرضة الدولة القوية على الدولة الضعيفة من اسلوب سياسي يصب في صالح الدولة المتبوعة، وبه تكون تبعية الدولة الضعيفة قهرية واضطرارية، اي ان الدولة الضعيفة لديها رؤى وقناعات سياسية لكنها مجبرة على التخلي عنها بسبب هيمنة الدولة المتبوعة.وهذه المرتبة من التبعية فيها مساحة ـ وان كانت ضيقة ـ للدولة التابعة لتمرير بعض غاياتها او رؤاها من خلال ثغرات السياسة المفروضة.
- النوع الثاني: والذي ينشأ بإرادة الدولة الضعيفة وليس فرضاً عليها، وذلك من خلال دوافع الصعود لمصاف الدول الكبرى او لاجل زيادة قيمتها في المحافل الدولية الخاصة، فتنسخ هذه الدولة الاصول السياسية لاحدى الدول الكبرى وتحاول السير عليها، فتكون تابعة من جهة الاصول السياسية لتلك الدولة التي اتخذتها قدوة لها. وهنا قد تفقد الشكل السياسي المناسب لها.

- النوع الثالث: ويكون من خلال مساعدة الدولة الضعيفة او الدولة الناشئة من قبل الدولة الاقوى لاجل نهوضها سياسياً، وذلك عبر رسم مسار سياسي محدد للدولة الضعيفة. وفي هذا النوع هناك مساحة للدولة التابعة حيث اذا تمكنت هذه الدولة من التقدم ولو بمقدار صغير تستطيع ان تغير بعض تلك المسارات التي رُسمت لها.
- الطريق الرابع: واستطيع ان اسميه التبعية المحكمة. وهي مبنية على زرع أفكار وثوابت كلية وشمولية من قبل الدولة المهيمنة في عقول ساسة الدولة التابعة، فتخلق عقل سياسياً يلائم اهدافها وسياستها.

- ج : محدودية الموارد
- على الرغم من وجود موارد لتلك الدول الى انها محدودة القدرة على توظيف مواردها فهنالك الكثير من الدول التي المصدرة للنفط يعتمد أقتصادها شبه كلي على مورد هو بطبيعته قابل للنفاذ الامر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتاثير التذبذب في الاسعار العالمية للمواد الخام ، وما تركه ذلك من آثراً عميقاً في أقتصاديات الدول النفطية وحدا بعضها على تقليص حجم موازنته بحيث يواجه انكماش قيمة صادراته ، فضلاً عن ذلك هنالك دول تتميز باعتمادها أساساً على القطاع الزراعي مع وجود قطاع صناعي قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس من دون المعدات والآت النقل التي تعد مؤشرا مهماً من مؤشرات التقدم الاقتصادي ، واخيرا هنالك دول مهمشة تعتمد على تصدير المواد الاولية الزراعية ومضاعفتها لمواجهة احتياجاتها من العملة الصعبة في الوقت الذي لوحظ بتراجع الطلب العالمي على المواد الاولية الزراعية لتقدم بحوث الكيمياء الحيوية ولتطور تكنولوجيا إنتاج السلعة نفسها بقدر أقل من المواد الأولية .

- د: المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها
- تواجه العديد من دول المشرق العربي خصوصا والدول العربية على وجه العموم خلال المرحلة الانتقالية العديد من الأزمات السياسية ومنها :
- ١- أزمة الهوية : عانت اغلب الدول العربية من التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في أطار واحد .
- ٢- أزمة التغلغل : ويعني به قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف انحائها .
- ٣- أزمة المشاركة : ويعني به عدم أنخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الاسهام في عملية صنع القرار لنقص في مؤسسات أو لعدم فعاليتها .
- ٤- أزمة التوزيع : من أبرز الشكلات التي واجهت الدول العربية خلال المرحلة الانتقالية وتمثلت بانتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أو بين الاقاليم .
- ٥- أزمة الشرعية : وتاتي هذه الازمة كمحصلة نهائية لمختلف الازمات السابقة وتعبر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية .

وفي الختام

تمنياتنا لكم بالتوفيق